African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 1, Issue 3, August 2022, Page No: 269-276
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index

غياب حرية الإبداع في تونس ما قبل الثورة وأثرها على بروز بعض الأنماط الثقافية

سماح المحمدي*
مخبر النخب والمعارف والمؤسسات الثقافية في المتوسط، قسم التاريخ، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، جامعة منوبة، تونس

Absence of Creative Freedom in Tunisia before the Revolution and its Impact on the Emergence of some Cultural Patterns

Sameh Mhamdi *
ESICMED laboratory, Department of History, Faculty of Letters, Arts and Humanities of Manouba, University of Manouba, Tunisia

*Corresponding author | *sameh_esboui@yahoo.fr* | *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2022-07-31 **تاريخ القبول:** 2022-08-14 **تاريخ النشر:** 2022-08-15

الملخص
كرست السلطة بالبلاد التونسية ما قبل الثورة عديد الآليات لضمان حرية الإبداع وتحرير الثقافة من السياسة غير أن واقع الثقافة والمثقفين يعكس تضييقا على المضامين الثقافية الخارجة عن السياق الرسمي والإزدواجية بين الخطاب الرسمي والممارسة وهو ما أنتج نوعا جديدا من الأنماط الثقافية كفن الراب والغرافيتي والأدب السياسي السري... والتي إشتركت جميعها في قدرتها على النمو خارج الأطر الرسمية.

الكلمات المفتاحية: المثقف، الثقافة، حرية الإبداع، السلطة، الأنماط الثقافية.

Abstract
Prior to the revolution, The Tunisian government established numerous measures to ensure creative freedom and the liberation of culture from politics. However, the reality of culture and intellectuals reflects a restriction of cultural content outside the official context and the duality between official discourse and practice, which produced a new type of cultural pattern such as rap, graffiti, and secret political literature…, which shared its ability to grow outside formal frameworks.

Keywords: intellectual, culture, freedom creative, authority, cultural patterns.

مقدمة

تعتبر الحرية الثقافية من أهم مقومات الإبداع، بالإضافة إلى كونها مطلبًا وحقًا إنسانيًا، فالحرية الثقافية في هذا المجال مرتبطة أشد الإرتباط بشكل النظام السياسي والإجتماعي، اللذين يبقى رهينهما المشهد

الثقافي، بما تتضمنه الثقافة من نقد وفوضى داخل الإبداع قد لا تتحملها السياسة، فالسياسات الثقافية بالبلاد التونسية تدخل في إطار السياسات العامة كمجال لتدخل الدولة. وقد حاولت السياسة الثقافية الرسمية ترك هامش من الحرية الثقافية من خلال إقرار بعض الآليات. كما إعتبرت حرية الإبداع مكونا أساسيا بإقرارها ضمن الخطابات الرسمية.

فماهي الآليات الثقافية التي كرست من خلالها الدولة حرية الإبداع؟ وكيف كانت علاقة السلطة بالمثقف ؟ وإلى أي مدى تحققت الحرية الثقافية؟

1. آليات السلطة في تكريس حرية الإبداع

قبل الولوج في البحث في مسألة الحرية الثقافية في تونس وعلاقة المثقف بالسلطة، لا بد من وضع تعريف للمثقف. فالدكتور هشام شرابي يقسم المثقفين إلى أربع فئات " الملتزمون الذين يتطابق لديهم الفكر والممارسة، ثم أهل القلم ممن ينشرون الوعي في الرأي العام، فالعاملون في حقل التعليم، وأخيرا المهنيون"[1].

أما غرامشي المثقف الإيطالي فقد ذهب إلى أن: "كل مجموعة إجتماعية تنتج بشكل عضوي فئة أو أكثر من المثقفين ويتولى أولائك المثقفون العضويون مهمة إكساب المجموعة الإجتماعية تجانسها ووعيها لوظائفها ليس فقط في المجال الإقتصادي، ولكن غالبا في المجالات الإجتماعية والسياسية"[2]. يرتبط المثقف العضوي عند غرامشي بنمط الإنتاج الرأسمالي. وهم أولائك الذين يتطابقون مع مختلف الطبقات الإجتماعية التي تظهر في ظل الرأسمالية. ويرى غرامشي أن ما يميزهم عن بقية الجماعات الإجتماعية هو دورهم في عالم الإنتاج. إذ أنهم المسؤولون عن إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة، وفقا لتصورات الطبقة التي ينتمون إليها. كما أنهم يضطلعون بدور التعبير عن الإيديولوجيات للجماعات والطبقات الاجتماعية على اختلافها. "إن المقصود إذا من المثقفين هنا هو فاعل اجتماعي جمعي وليس مجموعة أفراد يشتركون في نشاط مهني أو علمي أو ذهني واحد يقرب في ما بينهم. وعندما نتحدث عن فاعل اجتماعي فنحن نشير إلى قوة محركة ودينامية اجتماعية لا إلى مبدع فكري"[3].

من خلال ما سبق من تعريفات للمثقف، يبدو الوعي والاهتمام بالشأن العام صفة مشتركة. فالنقد ومحاولة التغيير صفات ملازمة للمثقف الواعي المسؤول. وهو ما يجعل في غالب الأحيان العلاقة بين المثقف والسياسي علاقة تخضع لطبيعة النظام القائم، لتتذبذب وفقه العلاقة بين التوظيف والاحتواء والصدام.

سعى نظام الحكم الجديد عقب تسلمه السلطة إلى نقد السياسات السابقة من خلال الميثاق الوطني. وحاول تغيير السياسات السابقة. واعتبار أن الحكم كان مرتكزا على نظام الحزب الواحد. وهو ما ينتج عنه تهميش المؤسسات وشخصنة الحكم والانفراد بالسلطة. ويحيلنا هذا بالضرورة على حال الثقافة. إذ "لا يمكن فصل القضية الثقافية عن شكل النظام الاجتماعي والسياسي العام الذي تعيش في ظله، على أن هذه الحقيقة لا تلغي حقيقة أهم منها وأعمق هي أن من حقوق الإنسان الطبيعية أن يشترك اشتراكا حرا في حياة المجتمع الثقافي، إبداعا واستمتاعا، وإسهاما"[4].

---

[1] غالي شكري، إشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة، المستقبل العربي، عدد 114 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 35

[2] جيوفري نويل سميث وكينتين هور، غرامشي: دفاتر السجن، ترجمة فاضل جتكر، ط1 (دمشق: مؤسسة عيبال للدراسة والنشر، 1991)، ص 321

[3] مجموعة من الباحثين، المثقف العربي همومه وعطاؤه، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان، 1995)، ص 86

[4] الخطة الشاملة للثقافة العربية، ط2 (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996)، ص 83

جعل شعار المرحلة الجديدة "لا لتهميش الثقافة ولا لثقافة التهميش". فقد اعتبر بأن الفترة السابقة كانت مظلمة تاريخية للثقافة والمثقف على حد سواء، "فمنع نشر الكتاب وأصبح الرأي الواحد والثقافة الواحدة والتلفزة ذات المضمون الواحد فهاجرت بعض الصحف التونسية واستقرت في الخارج و أذكر منها جريدة "لاكسيون" وأخذت لها اسما في فرنسا "أفريك" ثم "جون أفريك"، وقع الضغط وإيقاف بعض النشريات مثل الطليعة ومنبر التقدم وغيرها ووقع منع بعض الكتب من مؤلفين وطنيين وتبرير كل ذلك هو شعار الوحدة القومية ومما زاد الطين بلة في مجال الصحافة، قانون 28 أفريل 1975، حيث أن هذا القانون (...) فيه 48 فصلا زجريا 10 منها تنص على عقوبات مالية و الباقي أي حوالي 26 عقوبة جسدية، فوقع خنق هذه الحريات وجمدت الثقافة بل على الصعيد الجهوي استقالت مرة واحدة و الدليل على ذلك عدة ولايات لم تجتمع فيها المجالس الثقافية أبدا، واستقالت اللجان الثقافية في البلديات أيضا و كثرت المحاكمات من طرف المحاكم الاستثنائية، كمحكمة أمن الدولة والمحكمة العليا و غيرها"[5].

ظهرت مبادرات من الحكومة الجديدة لتحرير الثقافة والمثقف. فأعلن وزير الثقافة بأن الحرية الثقافية من الرهانات التي ارتكزت عليها السياسات الثقافية لسنة 1992. بالإضافة إلى تحقيق إنجاز لسنة 1991 يتمثل في النجاح في تنشيط جامعي بدون توظيف سياسي. وهي إشارة ضمنية ربما يراد بها القطع مع ممارسات كانت سائدة في عهد النظام الذي سبقه. حيث كانت الثقافة توظف في خدمة السياسة. كما كانت الجامعة مسرحا لنمو عديد الأنساق والإتجاهات كاليسار والإسلاميين.

في مناسبة أخرى وتحديدا سنة 1994، في معرض حديثه عن الحرية الثقافية أكد وزير الثقافة منجي بوسنينة أنه لا يوجد أي عمل محجوز. بالإضافة إلى ذلك تم الإقرار عديد المرات بإلغاء الرقابة على المؤلفات وإنهاء العمل بالإيداع القانوني، والقيام بعديد الاستشارات حول الثقافة والمسرح والموسيقى والكتاب، بغاية إشراك المبدعين في صياغة السياسات الثقافية.

إن "العقد الاجتماعي بين الدولة والنخب انتقلت بموجبه علاقة الدولة بالمثقفين من مجال الوصاية إلى مجال الرعاية بعد أن اقتصر دورها على سن التشريعات وتوفير البنية الأساسية"[6]. بدت المداخلة وهي للدكتور منجي الزيدي بصفته مثقفا وسياسيا ومديرا لجريدة "الحرية"، الناطقة بإسم الحزب الحاكم، مثمنة للعلاقة بين المثقف والدولة، ومنتقدة للسياسات السابقة التي لم تعط المثقف حق المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية علاوة على تهميشه. فالسياسات الثقافية الحالية أعطت المثقف حق الدعم لأعماله، بالإضافة إلى منحه رخصة مبدع عبارة عن مدة ستة أشهر خالصة الأجر قابلة للتجديد، ليتفرغ المبدع للثقافة.

بالإضافة إلى العوامل الداخلية، فقد ظهرت موجة تحرير الاقتصاد على مجال واسع من العالم. وهو ما حدث في تونس إبان أزمة مالية ألزمت الدولة بإعادة هيكلة اقتصادياتها والدخول في الخوصصة بموجب القانون عدد 9 لسنة 1989. فأعتمد النموذج الليبرالي وفسح المجال للقطاع الخاص. فتحررت الثقافة لتصبح قطاعا منتجا ضمن الاقتصاد. حيث انطلقت شركات المسرح والموسيقى والإنتاج الفني والسينمائي الخاصة.

2. علاقة المثقف بالسلطة والإزدواجية بين الخطاب والممارسة

لئن بدا الخطاب الرسمي متجها نحو الإقرار بحرية الثقافة والمثقف فإن للحقيقة أوجه أخرى عكستها الانتقادات لبقاء الحرية الثقافية مجرد شعارات تنمق بها المناسبات الرسمية. إذ أنه "خلافا لمبدأ حرية الثقافة

[5] مداولات مجلس النواب، جلسة يوم الثلاثاء 19 ديسمبر 1989، ص 763

[6] منجي الزيدي، ندوة فكرية بعنوان"ريادة ثقافية وإشعاع حضاري متميز، مداخلة مقال نشر بجريدة أخبار تونس، بتاريخ 21-10-2009.

وحق كل مواطن في المادة الثقافية فإنه يتم الآن مواصلة الرقابة على المؤلفات، بل يتم الآن حجز بعض الكتب ومنعها من النشر والتوزيع"[7].

رغم التأكيد من الجهات الرسمية على إلغاء الرقابة على المؤلفات، إلا أن الوقائع تشهد بغير ذلك، وهو ما يحيلنا على ما ذهب إليه ماكس فيبر في كتابه "رجل العلم ورجل السياسة"، بأن المنطقين مختلفين بحكم اختلاف المرجعيات، بين المرجعية العلمية المنطلقة من الواقع والمرجعية الإيديولوجية التي تميز البنية العقلية والفكرية للسياسي.

"استجابت سلطة الإشراف لطلب المسرحيين وذلك بإلغاء كافة أشكال الرقابة على الأعمال الدرامية كخطوة أولى نحو فسح المجال لحرية التعبير والإبداع بحل اللجنة القومية للتوجيه المسرحي إثر ثورة 14 جانفي على اعتبار أن هذا الهيكل شكل دابة سوداء للإبداع في الفن الرابع على امتداد سنوات من خلال ممارسات الصنصرة وغيرها من أشكال الرقابة على الأعمال الدرامية إضافة إلى المحسوبية وغيرها من الممارسات التي تفسح مجال العمل والعرض والدعم من قبل سلطة الإشراف لأسماء دون أخرى مقابل تهميش عدد هام من المبدعين وتغييبهم والقضاء على كل بوادر العمل والإبداع"[8].

بعد الثورة الشعبية على نظام الحكم تكشف غطاء الرقابة على الإبداع. فالوضع الثقافي غابت ضمنه الشفافية، بالإضافة إلى تسخير بعض اللجان التي ازدوجت أعمالها بين التوجيه والرقابة. فرغم الإعلان عن انتهاء دور لجنة التوجيه المسرحي وعديد الهياكل الأخرى التي مثلت عائقا كبيرا أمام حرية الإبداع، إلا أن الرقابة مستمرة من خلال منع المسرحيات والكتب وسائر المنتجات الثقافية التي ترى فيها اللجنة تضادا في مضامينها مع السياسة العامة للدولة.

انتقد الملاحظون للشأن الثقافي التونسي مدى التداخل بين السياسة والثقافة واحتكار الدولة للقطاع الثقافي. مما إنجر عنه تراجع صحافة الرأي أمام صحافة الحوادث والمنوعات من خلال استعمال آلية الدعم كوسيلة لتوجيه الثقافة، خصوصا أمام ضعف الإمكانيات الفردية للمبدعين. هذا بالإضافة إلى التدخل في المضامين الثقافية عبر عديد الهياكل رغم عدم التصريح بذلك وعدم تفعيل قرارات إلغاء الرقابة على المؤلفات والمصنفات الفنية، و"انعدام الديمقراطية وغياب المناخ السليم للخلق والإبداع وتوجيه أحادي للمجتمع وركود للثقافة وتهميش للمبدعين غير المنسجمين مع التوجه الرسمي، والاحتكار الرسمي لقنوات التبليغ ومسالك التوزيع وصهر الإنتاج الثقافي في قوالب ضيقة وجامدة"[9].

رغم تحرر الثقافة وخروجها من الهياكل الرسمية للدولة، بعد ظهور القطاع الخاص كمستثمر ضمن المجال الثقافي، إلا أن الرقابة على الثقافة لم تتوقف. فظهرت ردود فعل من المثقفين تمثلت في بعث هياكل تمثلهم وتقطع مع الهياكل النقابية التي تمثلت في أغلبها امتدادا للسلطة. "ولعل الظروف القاسية التي تأسست فيها "نقابة كتاب تونس" في جويلية 2010 وعدم الاعتراف برابطة الكتاب الأحرار ورحيل المناضل عبد القادر الدردوري حرقة على كتابه الذي وقع حجزه وتعرض العديد من المبدعين إلى تعطيل إصدار كتبهم بالضغط على دور النشر دليل من الأدلة الكثيرة على ارتهان المشهد الثقافي بمدى قربه وابتعاده عن السلطة القائمة"[10].

---

[7] مداولات مجلس النواب-عدد 23- جلسة يوم الثلاثاء 20 ديسمبر 1994، 37

[8] نزيهة الغضباني، لجنة اختيار الأعمال المسرحية والركحية مهمتها تقنية لا غير، نشر في الصباح، 21- 12- 2012.

[9] مداولات مجلس النواب-عدد 23- جلسة يوم الثلاثاء 20 ديسمبر 1994، 37

[10] سامي السنوسي، الثقافة في تونس بعد ثورة 14 جانفي الواقع والآفاق، مجلة الحياة الثقافية، العدد 222(جوان 2011)، ص 43

لم يكن القطع مع الماضي فعليا. فقد بدا بملامحه الراهنة لا يعدو أن يكون طمأنة ودغدغة لمشاعر مثقفين عانوا من التهميش والإستبعاد عن كل قرار ثقافي. في المقابل فقد انقسم المثقفون إلى نوعين مثقفون ينتمون إلى السلطة ومثقفون ينتمون إلى الثقافة. فبرزت قطيعة ضمنية وسمت المشهد الثقافي. حتى وصل الأمر بالسلطة إلى توظيف مثقفيها للقيام بمهمة "رقابية"، ليتحول معها المثقف إلى حارس للمصالح السياسية. "كما نجحت السلطات الحاكمة في أن تقرب أغلب المثقفين من عرشها وأن تخفف من نقمتهم أو نقدهم لها، بل أن يسايروها ويمدحوها ويخلقوا لها مبررات الهيمنة والبقاء ما تشاء(...) لقد مثلت سلطة الحاكم كابوسا ملازما لأقلام هؤلاء المثقفين"[11].

ظهرت كذلك ضمن هذا المناخ الثقافي ما يسمى "بالمثقف المستقيل". فالوضع الثقافي بما يواجهه من رقابة وتضييق على الحريات كان دافعا أمام استقالة العديد من المثقفين، رغم تشكل عدة أنماط دفاعية من قبل المثقفين كهياكل موازية تحديا لسلطة أجهزة الدولة على غرار "نقابة كتاب تونس".

3. غياب حرية الإبداع قادح لإنتاج أنماط ثقافية جديدة

انعكس الواقع السياسي الكابح للحريات على الثقافة، فأنتج نمطا معينا من الفن لا يكاد يطرق باب النقد رغم ما عرف عن الثقافة والفنون، خصوصا منها المسرح من نقد للواقع الاجتماعي والسياسي. وتحول مع فعل الرقابة السياسية إلى نمط فني هزيل لا يساير حركة المجتمع ولا تشكلات الوعي ضمنه. ليصبح متبنيا لإيديولوجيا السلطة. حتى "إن المسرح الهاوي المتمركز بتونس خاصة ذو خطاب تبسيطي يستجدي ضحكات المتفرج ويقدم تصورا عن عالم يطيب فيه العيش، عالم يصبح فيه المتفرج سعيدا، إذا ما طبق بعض الوصفات التي تقدم على الركح، إن ارتباط الكثير من هذه الجمعيات (أو أعضاءها) بالحزب الحاكم جعلها هيكلا يمر منه الخطاب الدعائي السائد الذي يروم الإدماج الإجتماعي وفق الإيديولوجية السائدة (تطبيق سياسة التنظيم العائلي، تحسين الهندام، إعتماد السلوك الحضري، تبني لهجة في التخاطب على حساب اللهجات المحلية والريفية بالخصوص)"[12].

بدا واضحا محاولة الدولة تحديد أطر تواصل المثقفين والمبدعين مع المجتمع، من خلال الرقابة والمنع والتضييق على الإنتاج الثقافي. غايتها فرض مشروعها الثقافي الخاص لا كما تتطلبه الثقافة والإبداع، رغم اعتبار البعض العلاقة عادية بين المثقف والسياسي لها بحكم جذورها التاريخية. إذ "تمثل علاقة المثقف بالأمير مسألة مركزية في مختلف الثقافات وحلقة رئيسية في مختلف التاريخ الإنساني، ويتميز التراث العربي الإسلامي بحضور قوي لهذه العلاقة منذ التأسيس"[13]

تأسست ضمن هذا السياق من الحد من الحريات الثقافية وهيمنة السياسة على الثقافة، علاقة بين المثقف والسياسي تراوحت بين القطيعة والاحتواء. ليصبح الحديث عن المثقف الموظف. فقد "تماهت السلطة مع الثقافة خلال العقود القليلة الماضية بتراجع مفهوم المثقف العضوي لصالح مفهوم المثقف التقني، وبتغليب تغير الثقافة على ثقافة التغيير لإدراجها في مفاهيم هيمنة ثقافة القوة على قوة الثقافة من خلال العولمة ومجتمع المعرفة الخاضع لمالكي سلطتها بعد ذلك، وذلك بإرضاخ سلطة الثقافة إلى ثقافة السلطة"[14].

---

[11] مصباح الشيباني، الثورة ودور المثقف العربي بين الكائن والممكن، مجلة الحياة الثقافية، العدد 222 (جوان 2011)، ص 12

[12] محمود الماجري، الخطاب المسرحي وهياكل الإنتاج بتونس، مجلة الحياة الثقافية، العدد 54 (سنة 1989)، ص 50

[13] سامي الشايب، الإرتباط بالجماهير خريطة طريق للمثقف في تونس ما بعد الثورة، مجلة الحياة الثقافية، العدد 222 (جوان 2011)، ص 20

[14] عبد الله أبو هيف، الإبداع والسلطة في الثقافة العربية، مجلة الحياة الثقافية، العدد 205 (سبتمبر 2009)، ص 57

برزت عدة أنماط فنية خارجة عن السياق الرسمي كتعبير عن غياب حرية الإبداع. وهي تعبيرات ثقافية لا تحتاج إلى تكاليف كبيرة كما أنها تعبيرات تنبع من الواقع لتعبر عنه، ذلك أن "الغرافيتي أو فن الكتابة على الجدران مزيج من فن الخط والرسم معا وهو لا يستوجب غير الموهبة والموقف وكبسولة الألوان، فلا أوراق ولا قماش ولا ورشة غير الشارع، (...) فالغرافيتي هو ثورة على صالونات العرض وآليات الدعم غير الشفافة لسوق الفن التشكيلي التي لا تعدو أن تكون إعادة إنتاج للمنظومة السياسية والإيديولوجية السائدة"[15].

بالإضافة إلى فن الغرافيتي، فإن الراب أو ما يسمى بالثقافة الرافضة ظهرت كتعبير عن الواقع السياسي والثقافي المتردي، "الراب موسيقى الأقبية، قد يختلف الناس حول هذا الضرب الموسيقي، لكن الثابت أنه بدأ ينتشر منذ سنوات بشكل شبه سري في البداية وشيئا فشيئا بدأ يظهر للعلن في شكل تسجيلات غالبا ما لا تحمل اسم مبدعها، أما مضامينها فكانت في الغالب خارجة على كامل منظومة القيم الاجتماعية والسياسية ومتسمة بلغة مباشرة وكثير من البذاءة...بذاءة متناسقة مع تدهور الوضع وتعبير عن إحساس شرائح كبيرة بالتهميش"[16].

ظهر نمط ثقافي آخر أقل شعبية وقد أفلت من السياق الثقافي الرسمي. وهو الأدب السياسي السري في تونس. وقد عرف النور بعد الثورة الشعبية على نظام الحكم في 2011، على غرار رواية "اللهو الصفر" لوزير الثقافة السابق البشير بن سلامة. "اللهو الصفر تنتمي إلى المجال الرمزي...مجال الخيال، ذلك أن القارئ لهذا النص لا يمكن أن يتعرف على واقع الرواية وزمانه وأحداثه وشخوصه إلا إذا كان معايشا للمرحلة التاريخية التي تناولها المؤلف والتي عايشها هو بدوره وكان له مسار فاعل فيها"[17].

احتكرت الدولة العمل الثقافي في تونس. فرغم ظهور القطاع الخاص كشريك في إنتاج الثقافة إلى جانب الدولة. تمثل موقف الدولة من العمل الثقافي المستقل عن أجهزتها بالمراوحة بين "محاولة الدمج في منظومة الدولة والتضييق الأمني في نفس الوقت مثلما كان يحدث في تونس، وزارات الثقافة لعبت دورا هاما في الأنظمة القديمة، من ناحية لضمان بقاء الفنانين والمثقفين ضمن حدود تعبير ودوائر تواصل مع الجمهور تحددها الدولة، ومن ناحية أخرى لتجميل صورة هذه الأنظمة أمام العالم الخارجي"[18].

يتأتى الإشكال الأساسي في المناخ الثقافي والوعي بخصوصية العمل الثقافي الإبداعي وضرورة إستقلاليته عن المجال السياسي، في إطار الصراع الثقافي بين القطب السياسي الذي يفرض نمطه الثقافي الخاص به والمثقف الذي يريد أن يقدم الثقافة كما يراها. فالنسق الإبداعي مرتبط أشد الارتباط بالآليات الإيديولوجية التي تريد تقييد العلاقة بين الثقافة والمجتمع كي تبقى السلطة السياسية صاحبة القرار الثقافي.

بقيت الثقافة بسماتها المعروضة تمثل ثقافة الدولة دونا عن دولة الثقافة. فالدولة عمدت إلى وضع عديد الآليات للتحكم في مضامين الإنتاج الثقافي، كالدعم الإنتقائي وغياب ضوابطه وتشكي المبدعين من إنغلاق الإدارة الثقافية على نفسها وعدم شفافية عملية الدعم. بالإضافة إلى وجود عديد الهياكل الرقابية رغم عدم التصريح بدورها. وهو ما ولد مشهدا ثقافيا شاحبا. إذ أن "تفعيل دور المثقفين وهو المتصل بفسح المجال أمامهم لتكوين الجمعيات لأن ممارسة هذا الحق تخضع لاجتهادات تحد منه، ولعل رابطة الكتاب

---

[15] ظافر ناجي، من ثقافة الدولة إلى ثقافة الثورة، مجلة الحياة الثقافية، العدد 222 (جوان 2011)، ص 41

16 ظافر ناجي، من ثقافة الدولة إلى ثقافة الثورة، مصدر سابق، ص 41

[17] بشير بن سلامة،"الأدب السياسي السري لسنوات الجمر لنظام بن علي عبر عمل إبداعي جديد اللهو الصفر، ندوة بتاريخ 23 فيفري 2013، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

[18] بسمة الحسيني، الثقافة والدولة وثقافة الدولة، 7 جانفي 2014، على الرابط:http://www.madamasr.com/ar/opinion

الأحرار هي آخر جمعية لا تمتع بحق النشاط القانوني ولا بد من التفكير في المسألة ومن أن تلعب الوزارة دورا داعما للمثقفين لأن عدم فسح المجال أمامهم للإسهام في نهضة مجتمعهم يصيبهم بالإحباط وفي نفس الإطار أتساءل عن موقف الوزارة من الكتب المحجوزة وأدعو أن يكون الإيداع القانوني من مشمولات وزارة الثقافة دون غيرها وأن تكون حماية الحق في التعبير والتفكير هي قاعدة الإشتغال الوحيدة لهياكل الإيداع القانوني"[19].

تحولت الدولة بملامحها الحالية من مساعد للثقافة على الميلاد إلى منتج لها. فالثقافة بدت مشروع الدولة من خلال سيطرتها على الأنساق الاجتماعية عبر الثقافة التي يبدو أنها أدركت قدرتها على إدارة الصراع الاجتماعي، من خلال تجليات الصلة بين الثقافة وتحولات المجتمعات وحركتها. فبقيت العلاقة بين السياسة والثقافة موسومة بالاستبداد الفكري مارسته السلطة بغاية التحكم في المشهد الثقافي ورسم ملامح المجتمع الثقافية تباعا، تولد عنه صراع بين ثقافة ينتجها المجتمع بعفوية إبداعية وبين ثقافة تنتجها الدولة وتدعمها.

في ظل الوضع الثقافي الذي يفتقر إلى الحرية تم إنتاج أعمال ثقافية تغيب فيها الإشكاليات الرئيسية التي تعبر عن الواقع التونسي. فانهمك المسرح في الكوميديا التي لا تطرح قضية ولا تحوي نقدا. ورغم عراقة المسرح التونسي وتعدد الفرق ونجاحها الجماهيري فقد تم حلها وتعويضها بمراكز الفنون الدرامية بغاية تطويق نشاطها بعد ما بدا منها من إشكاليات بينها وبين حكومة الاستقلال رغم التوافق على هوية المجتمع على المدى البعيد مثلما عبر عن ذلك الدكتور منير السعيداني في مقاله "إستحالات الثقافة والمثقف والممارسة الثقافية".

تحول المسرح في مضامينه أمام الرقابة المسلطة على الإبداع إلى أنماط تجافي ما بنيت عليه تاريخيا من مسرح ناقد ساخر محرك للبنيات المجتمعية. "أما مسرحنا اليوم فقد تربع عليه «الفكهاجي» وتزامل على درب الاضحاك السخيف القبيح مع عتلّ مسرح الممثل الفرد «الوان مان شو» وما سوّق من داعر العبارة وفاجر الإشارة لغاية الابتزاز وجمع المال دون وجه حق فأصبح سعر التذكرة لدخول المسرح بعشرات الدنانير فهل يستطيع العامل والطالب وعامة الشعب دفع هذا المعلوم.. وهو السعر الباهض الذي توحدت حوله العروض المسرحية قاطبة.. فجرّدت بذلك المواطن من حقه الثقافي المشروع. تلك بدعة الشركات المسرحية الخاصة التي قامت بداية من سنة 1994 اثر انقلاب «الرباعية» على مكونات المسرح الوطني فتخلصت من أساتذة المسرح بإحالتهم على وزارة التربية والتعليم ومباشرة حل الفرق القارة وطمس الهواية فتناسلت هذه الشركات وتكاثرت إلى ان وصل تعدادها إلى مائتي شركة جمعت في حشدها المتطفل والهاوي والمحترف وأستاذ الفن المسرحي وتناكب هذا الجمع على منع الدعم على الانتاج وأخرى على العرض وتكدست الرداءة وتصحرت المعرفة ولم يسلم من التيار إلا قلة قليلة مجتهدة.."[20].

هذا بالإضافة إلى ظهور نوعية أخرى اختارت التهويم الفردي أو ما يسمى بالمسرح التجريدي البعيد عن فهم المواطن العادي ومشاغله. بينما إختارت السينما للهروب من صلتها بالموقف تجاه القضايا الراهنة إلى إنتاج الأفلام التي كانت كثيرا ما تصور العقد الجنسية للمواطن التونسي. وتكاد تنحصر ضمن هذا النمط مستبعدة كل خوض في السياسة أو نقد الوضع الإجتماعي.

[19] مداولات مجلس النواب- 20 ديسمبر 2001 – عدد 17 ص 978

[20] الهاشمي الأكحل، الحق الثقافي من ثوابت الخطاب المسرحي، مقال نشر بجريدة الشروق بتاريخ 20-02-2010.

خاتمة

شكل الواقع السياسي عائقا أمام حرية الثقافة، مما أنتج نمطين من الثقافة: النمط الأول تعايش مع الواقع السياسي وسايره. والنمط الآخر خرج عنه باعتبار عديد المتغيرات في الجغرافيات والمواقع ضمن المشهد الثقافي الداخلي والخارجي. حيث انفتح على الفاعلين غير الحكوميين ضمن الميدان الثقافي. أو انفتح على المشهد الثقافي العالمي الذي برزت ضمنه أنماط ندت عن الرقابة الرسمية وأصبحت أمثلة راسخة يحتذى بها. ولئن تجلت الحرية الثقافية كرهان هام من خلال التأكيد عليها في عديد المناسبات ضمن الخطب الرسمية، فإن الواقع الثقافي بقي يرزح تحت الازدواجية بين الخطاب والممارسة السياسية. لنتبين مدى ارتهان الثقافة للسياسة وسيطرة الدولة على المضامين الثقافية وتصريفها لما يخدم السياسة الرسمية.

قائمة المراجع:

1- شكري، شكري (1988): إشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة، المستقبل العربي، عدد 114، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2- جيوفري نويل سميث وكينتين هور، غرامشي (1991): دفاتر السجن، ترجمة فاضل جتكر، ط1، دمشق: مؤسسة عيبال للدراسة والنشر.
3- مجموعة من الباحثين (1995): المثقف العربي همومه وعطاؤه، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان.
4- الخطة الشاملة للثقافة العربية (1996): ط2 ، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
5- الزيدي، منجي (21-10-2009) : ندوة فكرية بعنوان"ريادة ثقافية وإشعاع حضاري متميز، مداخلة مقال نشر بجريدة أخبار تونس.
6- الغضباني، نزيهة (21- 12- 2012): لجنة اختيار الأعمال المسرحية والركحية مهمتها تقنية لا غير، نشر في الصباح.
7- السنوسي، سامي (جوان 2011) : الثقافة في تونس بعد ثورة 14 جانفي الواقع والآفاق، مجلة الحياة الثقافية، العدد 222.
8- الشيباني، مصباح (جوان 2011): الثورة ودور المثقف العربي بين الكائن والممكن، مجلة الحياة الثقافية، العدد 222
9- الماجري، محمود (1989): الخطاب المسرحي وهياكل الإنتاج بتونس، مجلة الحياة الثقافية، العدد 54
10- الشايب، سامي (جوان 2011): الإرتباط بالجماهير خريطة طريق للمثقف في تونس ما بعد الثورة، مجلة الحياة الثقافية، العدد 222
11- أبو هيف، عبد الله (سبتمبر 2009)، الإبداع والسلطة في الثقافة العربية، مجلة الحياة الثقافية، العدد 205
12- ناجي، ظافر (جوان 2011): من ثقافة الدولة إلى ثقافة الثورة، مجلة الحياة الثقافية، العدد 222
13- بن سلامة ، بشير: "الأدب السياسي السري لسنوات الجمر لنظام بن علي عبر عمل إبداعي جديد اللهو الصفر، ندوة بتاريخ 23 فيفري 2013، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
14- الحسيني، بسمة (7 جانفي 2014): الثقافة والدولة وثقافة الدولة، على الرابط:http://www.madamasr.com/ar/opinion
15- الأكحل، الهاشمي (20-02-201) : الحق الثقافي من ثوابت الخطاب المسرحي، مقال نشر بجريدة الشروق.